حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

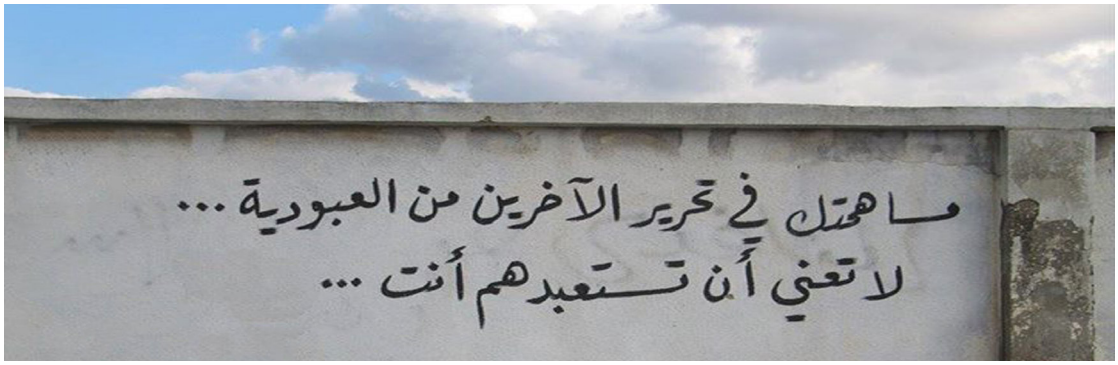

أنور بدر

أعرب الائتلاف الوطني لقوى الثورة في اجتماع اسطنبول للهيئة العامة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٣ عن استعداده للمشاركة في مؤتمر جنيف٢ على أساس نقل السلطة إلى هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات, بما فيها الصلاحيات الرئاسية والعسكرية والأمنية, وعلى أن لا يكون لبشار الأسد وأعوانه الملطخة أيديهم بدماء السوريين أي دور في المرحلة الانتقالية وفي مستقبل سوريا.

وقد بنى الائتلاف رؤيته للحل السياسي وانتقال السلطة على أرضية القرارات الدولية, وأهمها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/٢٦٢ بتاريخ ١٥ أيار ٢٠١٣، والقرار رقم ٢١١٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٣، والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن رقم ٧٣٩ بتاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠١٣، وبيان أصدقاء الشعب السوري الصادر في لندن بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣، و قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٣.

وأعتقد أن إصرار بعض الأنظمة كروسيا وإيران على دعم النظام, وتطور العنف في مواجهة السوريين, وتزايد خطر التطرف الإسلامي الذي تمثله «داعش» و«النصرة» في المعادلة السورية, وما يترتب على ذلك من تصدع اللحمة الوطنية, دفع بالمعارضة إلى التعاطي بجدية أعلى مع فكرة الحل السياسي, باعتبارها طريقا لتحقيق أهداف الثورة في التخلص من نظام الفساد والاستبداد, وليس كما يقرأه البعض بصفته استسلاماً وخضوعاً لإملاءات النظام.

من هنا كنا نقول أن المشكلة ليست في الذهاب إلى جنيف, بل فيما نريده من جنيف, أو فيما سنعمل على تحقيقه من خلال جنيف, خاصة وأن الثورة السورية ماضية باتجاه تحقيق أهدافها وبكل الوسائل الممكنة, ولا توجد قوة في العالم تستطيع أن تعيد الشعب السوري إلى مرحلة الذل التي ثار عليها.

لكن حلفاء النظام وبشكل خاص في موسكو بدأوا الترويج لبروبوغندا «الحرب على الإرهاب» كهدف أول لمؤتمر جنيف, ونحن لن ننكر أهمية الحرب على الإرهاب, مع تأكيدنا على دور النظام في صناعة هذا الإرهاب واحتضانه قبل الثورة وبعد انطلاقتها, لكننا نرفض أن تكون الحرب على الإرهاب عباءة فضفاضة للزوغان من الهدف الأساسي للمؤتمر في الوصول إلى مرحلة انتقالية بدون الأسد.

فهل يمكن للمجتمع الدولي أن يغير أجنداته لجنيف٢؟

لدينا سابقة في أكتوبر من العام ١٩٩٠حين تخلت الإدارة الأمريكية عن حليفها الجنرال عون لحاجتها في ذلك الوقت لمشاركة الأسد الأب في حرب الخليج الأولى ضد العراق, مما منح النظام السوري شرعية احتلال لبنان والسيطرة عليه حتى اغتيال الرئيس الحريري!

ولدينا سابقة أقرب, فمنذ أشهر قليلة قبل المجتمع الدولي بعرض تسليم النظام السلاح الكيماوي دون أن يهتم لمعاقبة المجرم, وهو الآن يتفرج منذ أكثر من أسبوعين على براميل الموت التي يرسلها الأسد لمدينة حلب وللمدنيين فيها, دون أن يثير ذلك حتى قلق السيد بان كي مون المعتاد, وهذا بالتأكيد سيسرق بعضاً من طمأنينتنا للقرارات الدولية السابقة.

لكن إدراكنا لأهمية عامل الوقت في ازدياد اجرام النظام وازدياد خطر «داعش» وتمددها والتطرف ودمار البلد, يزيد حاجتنا إلى مناخ عام يوحي بجدية والتزام أصدقاء الشعب السوري ببيان لندن والمواد المنصوص عليها في القرارات الدولية المتعلقة بسوريا لضمان رحيل النظام, فرحيل الأسد وعصابته هو المقدمة الأولى لمحاربة التطرف والإرهاب, ولن يتمكن السوريون من خوضها قبل التخلص من هذا النظام والوجود الإيراني وتوابعه الداعمة له في سوريا.

الافتتاحية

الاغتيالات في لبنان ومؤشر الإرهاب

سامي شيحان

استهدفت سيارة مفخخة من طراز هوندا، مسروقة، صباح الجمعة ٢٧/ ١٢ في بيروت، وزير المالية السابق محمد شطح, لدى توجّهه في سيارة عادية الى حضور اجتماع لقوى ١٤ آذار في بيت الوسط، لمتابعة مقررات «إعلان طرابلس» الذي سبق للأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله أن اعتبره بمثابة «إعلان حرب».

الوزير السابق ومستشار رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري، وعضو تجمّع ١٤ آذار، استهدف بواسطة سيارة مفخّخة بنحو ٦٠ كلغ من المتفجرات، ما أدّى الى مقتله و٧ أشخاص آخرين، وإصابة نحو ٧٠ شخصاً بجروح.

وقد سارع الحريري لتوجيه الاتهام الضمني لحزب الله قائلاً «الذين اغتالوا محمد شطح هم الذين اغتالوا رفيق الحريري، والذين يريدون اغتيال لبنان وتمريغ أنف الدولة بالذل والضعف والفراغ».

فيما أكد رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة في بيان النعوة أن «القاتل هو نفسه الذي يوغل في الدم السوري واللبناني.. القاتل هو نفسه، من بيروت الى طرابلس الى صيدا الى كل لبنان.. القاتل هو نفسه، هو وحلفاؤه اللبنانيون من درعا الى حلب، الى دمشق، الى كل سوريا».

حيث تشير الوقائع أن هذا الاغتيال الجديد هو التاسع بين عمليات الاغتيال التي طالت فريق ١٤ آذار منذ اغتيال الحريري عام ٢٠٠٤ , وصادف أن حصل قبل أسبوعين فقط من انطلاق عمل المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والتي وجهت الاتهام إلى خمسة عناصر من حزب الله بالتورط في هذه الجريمة.

لكن طبيعة الدولة اللبنانية والتوازنات الفاعلة داخلها حالت حتى الآن دون الوصول إلى نتائج مرضيه بالمعنى الجنائي والقضائي, رغم كفاءة الأجهزة الأمنية اللبنانية, بحيث تُرك مؤشر الإرهاب في لبنان مفتوحا على التحليلات السياسية التي تربط بين هذه الجرائم والاستحقاقات السياسية في لبنان والمنطقة ككل. لدرجة أن وزير الإعلام السوري اتهم السنيورة وفريق ١٤ آذار باغتيال الوزير شطح ودعم العمليات الإرهابية!

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٩) ٢٠١٣/١٢/٣٠

طريقة قتل السوريين ، هل هي المشكلة؟

نبيل حيفاوي

غريب عجيب أمر العالم المتحضر في موقفه من الشعب السوري, ونضاله من أجل الحرية والكرامة, فللتغطية على جوهر موقفها, ذهبت غالبية الدول, مدعية الانحياز لحرية الشعوب والعمل على حمايتها, إلى تغطية عجزها وتقاعسها في الموقف من الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري, بإدانة أشكال القتل, ونوعية السلاح المستخدم لذبح السوريين!! وتركت الفرصة للنظام لقتل المزيد منهم كل يوم .

ولو دققنا في التعبير الذي استخدمته الإدارة الأميركية منذ فترة طويلة, وعلى لسان رئيسها, عندما أعلن أن استخدام السلاح الكيماوي خط أحمر, سنجد المعنى الآخر لهذا الموقف, في تبرير استخدام أسلحة أخرى. وها هي البراميل المتفجرة, بعد صواريخ سكود والقصف بالطائرات والمدفعية الثقيلة وصنوف الأسلحة كافة, ناهيك عن الذبح بالسكاكين والحراب, والقتل تحت التعذيب في سجون النظام المتوحش, تمر دون وصفها بالخط الأحمر, ولا حتى البرتقالي.

في الشهر الذي شارف على نهايته, كانون الأول ٢٠١٣, قتلت البراميل المتفجرة, أضعافا مضاعفة من السوريين, ولم يرتفع الصوت العالمي كما يجب لإدانة النظام, وللعمل على وقف جرائمه بالوسائل التي تمكن من ذلك.

لا أحد يقلل من الخطورة البالغة للسلاح الكيماوي, ولدلالات استخدام النظام له في قتل السوريين دون تمييز, لكن جوهر الأمر هو حياة الإنسان عندما تتعرض للتهديد المتواصل, وليس الأداة التي يتم استخدامها لقتل الناس.

لم يكن استنتاج غالبية المحللين, بفهمهم لأبعاد الموقف الجدي والحاسم للإدارة الأميركية, من استخدام النظام للكيماوي خاطئاً, حين اعتبروه يهدف أساساً لحماية أمن إسرائيل, وبقية دول المنطقة.

وزيادة على ذلك الاستخدام والموقف منه, لم يكن هناك أية إشارة جدية مقنعة, لضرورة محاسبة النظام الذي اعترف ضمنا بانه استخدم الكيماوي, وراح يبحث عن تعطيل ضربة أوباما, فسلّم مخزونه, أو هكذا ادّعى.

ثمة دعاية مضللة في الخطاب السياسي الغربي, والأميركي بشكل خاص, عهدناها في العقود الماضية, حين أدرجت ماكينة الإعلام ومؤسساتها الكثير من المصطلحات, للهروب إلى الأمام, والتنصل من تحمل المسؤولية الجدية, فعلى سبيل المثال, طالما ردد الإعلام الأميركي عبارات: «تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين» و «عدم الاستخدام المفرط للقوة» و «مراعاة حقوق الإنسان» خلال المعارك و»عدم استخدام الأسلحة المحرمة دولياً», إلى آخر الرزمة التضليلية, وكانت إسرائيل هي التي تستثمر هذه المواقف, لتتابع عمليات بطشها بالفلسطينيين والعرب, وكأن ما تقوم به لا صلة له بالمحاذير والمحرّمات المذكورة, فكأن القوة شيء والإفراط بها شيء آخر يحدده القاتل والمعتدي.

ولم تكن وحشية إسرائيل تعادل أبداً عمليات القتل والتدمير التي يقوم بها النظام الهمجي في سوريا, وكان الاعلام العربي يستنكر المحاباة الغربية لإسرائيل الكامنة خلف تلك المصطلحات.

ومن الملاحظ أن نظام بشار الأسد قام بتسليم الكيماوي, وشرع بتصعيد القتل والتدمير والتطهير المذهبي والطائفي, لتقديره أن الموقف الغربي, والأميركي بالذات, أخذ ما يريد وتركه يفعل ما يريد بالمدن السورية, ويستبيح حياة الإنسان السوري, وهو موقف يشبه استخدام الأميركيين للإعدام بالصعق الكهربائي, كوسيلة كثر رحمة من الاعدام شنقا, وغرف الغاز أقل قسوة من الكهرباء؟

هذا التلاعب بالمصطلحات, وتلك الطريقة بالتعامل مع نظام قاتل, هما غطاء للعبث الدولي بدماء الشعب السوري, والبراميل المتفجرة لا تقل وحشية وهمجية عن السلاح الكيماوي, وحصادها الدموي خطير إلى أبعد الحدود.

أما القتل بالتجويع, فهو مالم تهتم به الدبلوماسية الغربية, وكأن الشعب السوري كل خياراته مميتة, وما عليه سوى اختيار طريقة موته, تحت سمع وبصر العالم!!

لكن الشعب السوري باق ولن يموت.....

تقاعس القيادة الفلسطينية إزاء فلسطينيي سوريا!!

ماجد حمود

الموت المعجل أو المؤجل هو ما ينتظر الفلسطينيين في سوريا, على يد النظام السوري وحلفائه, وتحديدا في مخيم اليرموك جنوبي دمشق, فمنذ أكثر من سنة, تحاصر قوات النظام وأجهزته الأمنية, وعملائه من المجموعات الفلسطينية المخيم, حتى بلغت الأخطار التي تهدد سكانه درجة من الفظاعة لا نظير لها, فمن القتل بالأسلحة المختلفة, الى الاعتقال على الحواجز, وتصفية الأبرياء في السجون, وصولاً إلى التجويع والترويع, فلقد بلغ ثمن كيلو الأرز٧٠٠٠ ليرة , وليتر البنزين١٠٠٠ليرة, ولا وجود للخضار والفاكهة وحليب الأطفال!

كان الأمل لدى البسطاء على نجاح تنفيذ الاتفاق, الذي بموجبه يتم رفع الحصار عن المخيم, وتحييده عن الصراع المسلح, غير أن جماعة جبريل وبالتنسيق مع النظام, بل وبتخطيط منه, حاولا جعل الاتفاق جسرا للسيطرة على المخيم, ولتحويله إلى مركز لتحشيد القوات العسكرية للانقضاض على مناطق جنوب دمشق.

جرّاء ذلك راح الفلسطينيون يناشدون قيادة السلطة في رام الله التدخل لحمايتهم, وفرض تنفيذ الاتفاق الذي يرفع عنهم الخطر, ويتيح لهم التنقل للحصول على لقمة العيش. وبعد أن اكتشفوا تقاعس تلك السلطة, التي تنصِب نفسها قيادة لهم, ساورتهم الشكوك بأجنداتها وباستفادتها, كقيادة ضيقة المصالح والأفق, من الكارثة التي تحل بهم على يد سلطة بشار الأسد.

فمن جهة تبين لهم أن تلك القيادة, تتساهل مع النظام نكاية بحركة حماس التي يناصبها نظام بشار الأسد العداء, ومن جهة أخرى, وهي ربما الأهم, يعتقد الكثير من النشطاء والكادرات, إلى جانب المواطنين الفلسطينيين العاديين, أن حق العودة الذي يقف حجر عثرة في المفاوضات مع إسرائيل, سيكون التنازل عنه أكثر سهولة على القيادة الفلسطينية, إذا جرى حل موضوع الشتات بعيدا عن المفاوضات, وفلسطينيو سوريا لهم الوزن الكبير كما ونوعا في النضال من أجل حق العودة, إذ شكل مخيم اليرموك تاريخيا الخزان البشري منذ انطلاق الثورة الفلسطينية, وأمد فصائل المقاومة بآلاف الكادرات. وعليه يساور الفلسطينيين الشك, بأن سلطة أبو مازن في صمتها أو تساهلها مع جرائم النظام, ليس معزولا عن هذا الاحتمال: التمهيد لتحييد حق العودة في المفاوضات المقبلة, دون ردود فعل شعبية فلسطينية واسعة.

رب قائل: ماذا بمقدور القيادة أن تفعل لمنع النظام من ارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين؟

لم يطالب أحد سلطة أبو مازن بتحريك «جحافل مقاتلة» ضد النظام. لكنه كان من حقه, وبمقدوره, باعتباره ممثلا للشعب الفلسطيني, تحريك المنظمة الدولية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد للجرائم, ولردعه عن الاستهتار بدماء الفلسطينيين في سوريا, وهدرها على مذبح تشبثه بسلطته الهمجية.

والمصيبة الحقيقية التي تلحقها المنظمات الفلسطينية بالشعب الفلسطيني في سوريا, هي تناوبها بين الانحياز للنظام وحتى القتال إلى جانبه, وبين الصمت على مجازره, وتمرير خديعته في ما يسمى الاتفاق معه لتحييد المخيم, بينما هو المسؤول الأول عن زج المخيم بالصراع, انطلاقا من وضع الفلسطينيين في سوريا أمام أحد خيارين:

- الوقوف معه والقتال إلى جانبه, أو التعرض للموت والذبح والدمار. ولما رفض الفلسطينيون مساندة النظام اعتبرهم ألد أعدائه, وراح يقتل ويدمر ويعتقل ويصفي ويذبح يوميا, دون أدنى وازع, وبنفس الشدة والهمجية التي قتل فيها شعبه.

لقد فقدت القيادة الفلسطينية مكانتها كممثل للفلسطينيين, ومن خلال المحك في التجربة السورية!!

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٩) ٢٠١٣/١٢/٣٠

فضائح فساد متوالية في حكومة ومؤسسات الطاغية

تحقيق - نعيم نصار

نعود مجدداً لحديث الفساد في سوريا، لاسيما أنه في ازدياد، وازدادت أعداد الفاسدين الداخلين إلى ساحته من مختلف المستويات، فسائق سيارة الأجرة في قلب العاصمة دمشق الذي يشغّل عدّاد سيارته، صار استثناءً في حياة الناس، وفوق ذلك يردد السوريون جملتهم القديمة الجديدة «عوجا» أمام كل مشهد ينتمي للفساد، فمادة الغاز توزع قبل كل شيء للشبّيحة، ومادة المازوت إن وجدت توزّع بذات الطريقة.

يحدثنا موظف مدني يعمل في إحدى المؤسسات العسكرية عن سرقات يومية تحدث هذه الأيام وبوتيرة عالية، يراها يومياً لكابلات ولمبات وأدوات متنوعة في المؤسسة التي يعمل بها، ومن قبل من يدّعون أنهم مدافعون عن النظام، والأمثلة الواقعية عن الفساد لا يمكن إحصاءها بسبب تزايدها الكبير لاسيما في الثلاث سنوات الأخيرة.

إضافة لما سبق تظهر يومياً حالات فساد جديدة لا يمكن أن تخطر على بال إنسان، فجريدة «البعث» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في سوريا، نشرت تحقيقاً بتاريخ ١١-١٢-٢٠١٣ عن فساد جديد لم تعرفه سوريا من قبل، وحمل عنواناً هو: «البعث تضع يدها على فضيحة بين «التجاري» و«لتأمين والمعاشات» حين تمّ تحويل معاشات بطاقات صرّاف مئات أسر الشهداء لحسابات خاطئة.

يذكّرنا التحقيق ومنذ السطر الأول بفضيحة أخرى سبق لصحيفة «البعث» أن نشرتها تخص «مكتب شؤون الشهداء في اللاذقية»، ويتابع التحقيق شرحه عن رائحة فساد خطير تتعلق

بحق عائلات وأسر وورثة الشهداء، والظاهر أن هناك تلاعبات وتجاوزات موثقة تفيد بأن المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بالشراكة مع المصرف التجاري السوري الفرع ٨ بدمشق، وقعت بأكبر المطبّات وأكثرها حساسية عندما أقدمت على تحويل حسابات بطاقات صراف آلي لمئات أسر الشهداء والمتقاعدين بالخطأ كما يعترفون والمفاجأة كانت بتحويل كتل مالية تفوق رواتبهم وحساباتهم وتمّ تنزيلها لحسابهم في صرافات المصرف التجاري، حيث لم يتوانوا عن سحبها لأنها بالمنطق حساباتهم التي يحق لهم التصرف بها، أما الشريحة الأخرى فصعقت بخلو حسابها من تحويلات الرواتب لشهرين أو أكثر.

ومن يقرأ حيثيات التحقيق يدرك أن المتورطين في هذا الفساد العلني الكبير الذي شمل ٦٠٠ حساب مصرفي قرروا منذ البداية في حال اكتشافهم تضييع حقوق أصحاب بطاقات الصراف من خلال تقاذف المسؤوليات بين التجاري والتأمين والمعاشات.

تؤكد معطيات الملف تورط موظفين ومديرين ومسؤولين في عملية تلاعب مفضوحة، وعلى أرض الواقع هناك مئات الأسر بقيت ومنذ أكثر من شهرين بدون رواتبها.

لا يوجد فساد بدون فاسدين، ولا يوجد فاسدين بدون حجج واهية هي أقبح من الذنب الذي ارتكبوه، حجج ترتب سلفاً من أجل الدفاع عن النفس، حيث يشير التحقيق إلى أن الجهتين «التجاري فرع ٨» و «التأمين والمعاشات» وجّهوا اللوم إلى الإنقطاعات الكهربائية التي سببت خللاً في تحويل الأموال! ويسخر الصحفي صاحب التحقيق على هذه الحجة الواهية بقوله: «ولا ندري كيف (ظبطت) مع التجاري تقليعة الكهرباء التي سببت كل هذا الجرم بحق أسر الشهداء».

لم تتعود الجهات الرقابية الحكومية في نظام الطاغية وما أكثرها، على القيام بإجراءات قانونية لمعالجة فساد ما، إنما عادتها أن تعالج الخطأ بخطأ جديد، حيث قامت إدارة المصرف التجاري والتأمين والمعاشات بحجز معاشات أصحاب الحسابات لأشهر قادمة لغرض السداد على من سحب رواتب ليست مستحقة، حيث يتحدث المواطنون أن الصرافات حجزت بطاقاتهم ومنعوا من التعامل لحين (ضبضبة) الملف وإعادة المبالغ المسحوبة والتي صرفت، وذلك كما ذكر التحقيق.

فضيحة جريدة البعث آنفة الذكر ليست هي الوحيدة، فمن خلال جريدة «الوطن» القريبة جداً من النظام وبتاريخ ٢٤-١١- ٢٠١٣ تسربت فضيحة أخرى جاءت ضمن حوار صحفي أجراه الصحفي «علي نزار الآغا» مع رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية الدكتور محمد العموري، والفضيحة المقصودة هو الاعتراف الرسمي من قبل رئيس الجهاز بعدم صدور التقرير السنوي للجهاز المركزي منذ ١٩ عاماً، وهذا يعني أن ١٩ تقريراً يخص آلاف ملفات الفساد تم تغييبهم قصداً من خلال حكومات النظام المتعاقبة، ويعلق الصحفي على هذا الأمر بقوله: «فهل لك صديقي القارئ أن تتخيل كم القضايا والملفات التي مصّت دماءنا ودماء بلدنا في الخفاء منذ عام ١٩٩٤؟».

ويحاسب الجهاز المركزي للرقابة المالية وحسب النص التشريعي الناظم لعمله كل منصب يقع تحت رتبة وزير أو محافظ، ويكتفي الجهاز في حال وجد مخالفات في عمل وزير أو محافظ بإعلام رئيس مجلس الوزراء بذلك، والواضح أن صلاحيات هذا الجهاز تقع على منصب مدير عام وما دون ذلك ويعترف العموري في سياق حواره: «وعلى أرض الواقع خلال الفترة المنصرمة تمت إقالة العديد من المديرين العامين بسبب تورطهم في بعض المخالفات، وحتى من هم أعلى من مديرين عامين وفي مرتبة وظيفية دون الوزير تمت إقالة البعض بسبب مخالفات ارتكبوها، كما تم إحالة العديد إلى القضاء من مختلف الرتب الوظيفية، كما أبلغنا رئيس مجلس الوزراء ببعض المخالفات التي تخص محافظين، وقد لاقى الموضوع الاستجابة المرجوة».

ويستنتج القارئ أن كل وزراء حكومة النظام ورئيس الحكومة لا يطالهم الحساب والتفتيش، وهذا الوضع هو بحد ذاته فضيحة أخرى تخصّ فساد وزراء ورئيسهم في حكومات حاضرة و سابقة.

وفي حديث الفساد، يعترف أيضاً وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام (سمير قاضي أمين) ضمن حوار نشرته صحيفة تشرين الحكومية في ١٢ - ١٢ - ٢٠١٣ «من خلال الجولات الميدانية على الأسواق تبين أن هناك تفاوتاً كبيراً في الأسعار بين محل وآخر في الحارة الواحدة فما بالك من حي لآخر، وتالياً هذا الأمر يعود لحلقات الوساطة التجارية التي تضع هوامش الربح وفق معاييرها الخاصة ووضعهم لمعدلات ربح خيالية لا تتناسب مع الإمكانات والجهود المبذولة لتأمين المادة، وتالياً هذا الأمر (يسجل) لتقصير عناصر الرقابة في ضبط هذه المسألة إضافة لقصور التشريعات والقوانين في ضبطها وفرض العقوبات المناسبة».

الكلام السابق في مجمله، ألا يدلّ على فساد علني متنقل, يعيش آثاره المواطن السوري هذه الأيام، بحيث تظهر حكومة النظام شريكة فيه لا محاسبة له!

ويتساءل السوريون أيعقل أن يكون هناك ٩٥٠ مفتشاً في الجهاز المركزي للرقابة المالية, بعضهم قد يكون فاسداً باعتراف رئيس الجهاز الحالي، لمحاسبة ومتابعة وتدقيق وتفتيش ٥٠٠٠ مؤسسة حكومية؟

وبدوره رئيس حكومة النظام الدكتور الحلقي لا يترك مناسبة إلا ويستغلها للحديث عن اجتثاث الفساد ومؤخراً صرّح بأنه ينوي فتح ملفات الفساد في دير الزور، ويبدو أن السوريين لا يأخذون كلام الحلقي هذا على محمل الجد ويسخرون معلقين عليه: لن يقع في الشباك إلا السمك الصغير!

ويطول حديث الفساد والفاسدين في ظل حكم طاغية فاسد أباً عن جد.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٩) ٢٠١٣/١٢/٣٠

التعذيب المروع وعمليات القتل دون محاكمة في مراكز الحجز السرية التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا

منظمة العفو الدولية «أمنيستي» ١٩ كانون أول ٢٠١٣

في تقرير موجز صرّحت منظمة العفو الدولية أنّ ممارسات التعذيب والجلد والقتل دون محاكمة تنتشر في السجون السرية التي تديرها الدولة الإسلامية في العراق والشام، إحدى الجماعات المسلحة التي تسيطر على مناطق واسعة من شمال سورية.

ولقد دأبت الدولة الإسلامية في العراق والشام على انتهاك حقوق السكان المحليين دون رحمة وهي تزعم أنها تطبق أحكام الشريعة بصرامة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

ويقع التقرير الصادر بعنوان «عهد الخوف: الانتهاكات التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام في الحجز بشمال سورية» في ١٨ صفحة حرصت منظمة العفو الدولية من خلالها الكشف عن سبعة من مرافق الحجز التي تستخدمها الدولة الإسلامية في العراق والشام في محافظة الرقة ومدينة حلب.

وفي معرض تعليقه على الموضوع، قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة

العفو الدولية، فيليب لوثر: «تشمل قائمة المختطفين والمحتجزين على أيدي عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام أطفالا في سن الثامنة يُحتجزون رفقة البالغين في ظل نفس الظروف القاسية وغير الإنسانية».

ويصف المحتجزون السابقون طائفة مروعة من الانتهاكات تعرضوا هم أو آخرين غيرهم خلالها للجلد بأحزمة المولدات المطاطية أو الأسلاك، أو التعذيب من خلال الصعق بالكهرباء، أو إجبارهم على البقاء في وضعية جسدية مؤلمة تُعرف بوضعية «العقرب» يُقيد فيها رسغا الشخص المحتجز مع بعضهما البعض فوق أحد الكتفين. وأحتُجز البعض لدى الدولة الإسلامية في العراق والشام للاشتباه بارتكابهم السرقة أو غيرها من الجرائم، فيما اتُهم آخرون بارتكاب محرمات شرعية من قبيل تدخين السجائر أو الزنا. ولقد أُلقي القبض على آخرين بداعي تحديهم لسلطة الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو لكونهم ينتمون لإحدى الجماعات المسلحة المنافسة لها والمعارضة للنظام السوري في الوقت نفسه. كما يُشتبه بمسؤوليتها عن اختطاف أجانب واحتجازهم، بما في ذلك الصحفيين الذين يغطون أخبار القتال في سورية.

وثمّة أطفال بين المحتجزين ممن تعرضوا لعقوبات جلد كبيرة، وفقاً للإفادات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية. وفي إحدى المناسبات، اضطُر أحد الآباء إلى التحامل على نفسه، مغلوبا على أمره، وهو يسمع صرخات ابنه من الألم الناجم عن تعذيبه على أيدي آسريه من عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام في إحدى الغرف المجاورة. وروى اثنان من المحتجزين كيف شهدا جلد فتى في الرابعة عشرة أكثر من ٩٠ جلدة أثناء استجوابه في سد البعث، أحد السجون التابعة الدولة الإسلامية في العراق والشام في محافظة الرقة. فيما تعرض فتى آخر بنفس العمر تقريبا لتكرار جلده على مدار أيام لاتهامه بسرقة دراجة نارية. وتساءل لوثر قائلا: «يشكل جلد أي شخص عقوبة قاسية وغير إنسانية، وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، فما بالك بالذي يجلد الأطفال؟» وأردف القول أنه «ينبغي على الدولة الإسلامية في العراق والشام التوقف عن اللجوء إلى عقوبة الجلد وغيرها من أشكال العقوبة القاسية».

وتدعو منظمة العفو الدولية, الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى التوقف عن معاملة المحتجزين بطريقة مروعة، وتهيب بزعماء الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يوعزوا لعناصر قواتهم بضرورة احترام حقوق الإنسان والتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي.

وأخبر العديد من المحتجزين السابقين منظمة العفو الدولية أن مسلحين مقنعين قد ألقوا القبض عليهم واقتادوهم إلى أماكن مجهولة، حيث ظلوا قيد الاحتجاز هناك مدة وصلت إلى ٥٥ يوما بالنسبة للبعض منهم. ومنهم من لم يعرف أبدا أين كان محتجزا. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد السجون التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام في سبعة مواقع مختلفة، هي: مبنى المحافظة, وإدارة المركبات والمرآب، وثلاثتها في مدينة الرقة، بالإضافة إلى سد البعث ومنشأة نفطية في العكيرشي في مناطق أخرى من محافظة الرقة، ومشفى الأطفال ومقر أحمد قدور في حلب.

ويقع سجن سد البعث بجوار أحد السدود المقامة على نهر الفرات في المنصورة حيث جعل القاضي الشرعي هناك، والذي نادرا ما يظهر دون ارتداء حزام ناسف، المحتجزين يعيشون في ظل حكم من الرعب. ويتهمه المحتجزون السابقون بإجراء محاكمات هي على قدر عظيم من الجور، حيث لا تستمر أكثر من بضع دقائق، وتُجرى تحت أنظار محتجزين آخرين، وتنتهي بإصدار أحكام بالإعدام يتم بالتالي تنفيذها بعد انتهاء المحاكمة. وبتوجيه من ذلك القاضي الشرعي، فلقد جُلد المحتجزون بلا شفقة، وهو يشارك بجلد المعتقلين..

وفي منشأة العكيرشي النفطية التي يظهر أن الدولة الإسلامية في العراق والشام تستخدمها للتدريب العسكري أيضا، أُجبر المحتجزون على اتخاذ وضعية ما يُعرف ب «العقرب» التي تُعد أحد أساليب التعذيب وفق إفادتي رجلين احتُجزا هناك خلال الشهور الأخيرة. وأمضى أحدهما ٤٠ يوما في الحبس الانفرادي هناك تم تقييده في بعض فتراتها بالسلاسل في غرفة صغيرة مليئة بالمعدات الكهربائية والوقود المسكوب على الأرض. وأضاف لوثر قائلا: «بعد سنوات ظلوا خلالها ضحايا لوحشية نظام الأسد، ها هم أهالي الرقة وحلب يعانون الآن من أحد الأشكال الجديدة للرعب الذي تفرضه الدولة الإسلامية في العراق والشام عليهم مع ما يسوده من ممارسات الحجز التعسفي والتعذيب والإعدامات التي أصبحت من مظاهر الحياة اليومية».

وتناشد منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة توقف تدفق الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم للدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وأشار لوثر إلى أنه «ينبغي على الحكومة التركية تحديدا أن تحول دون استخدام عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام لأراضيها في جلب الأسلحة والمجندين إلى سورية».

واختتم فيليب لوثر تعليقه قائلاً: «وبوصفها من بين الأطراف التي طالبت بدعم الجماعات المسلحة التي تقاتل النظام السوري، فينبغي على دول الخليج كذلك أن تتحرك من أجل وقف تدفق الأسلحة والمعدات وغير ذلك من أشكال الدعم الموجهة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام في ضوء سجلها المروع على صعيد حقوق الإنسان».

كما تجدد منظمة العفو الدولية دعوتها الموجهة إلى الحكومة السورية بضرورة السماح لأعضاء اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق وغيرهم من العاملين في المنظمات الدولية الإنسانية والمعنية بحقوق الإنسان بدخول الأراضي السورية دون قيود؛ كما تدعو ثانية إلى ضرورة وقف الحكومة لما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان وخروقات للقانون الدولي، لا سيما اللجوء إلى التعذيب في مراكز الحجز التابعة لها.

للإطلاع:

http://www.amnesty.org/ar/news/syria-harrowing-torture-summary-killings-secret-isis-detention-centres19-12-2013-

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٩) ٢٠١٣/١٢/٣٠

نموذج رواندا!

محمد سليم

هل تذكرون رواندا؟ أجل إنها الدولة الأفريقية التي شهدت واحدة من أفظع المجازر في التاريخ، ففي خلال أيام فقط من المعارك الطاحنة بين قبيلتي الهوتو والتوتسي سقط نحو مليون قتيل. يومها قال كثيرون إن الدماء الغزيرة التي سالت هناك قد أغرقت مستقبل هذه الدولة وحكمت على هويتها بالفناء، إذ كيف ستعيش القبيلتان تحت سقف دولة واحدة بعد أن أعملتا الذبح في بعضهما؟ كيف سينجح الساسة والمثقفون في ردم الهوة العميقة التي باتت تقسم البلد إلى بلدين والشعب إلى شعبين. كان من الحكمة، والحال هذه، أن تنشئ كل قبيلة دولتها الخاصة، وإذا ما حالفهما الحظ فقد يتوصلان إلى وقف الحرب بينهما، وتحصين الحدود التي تفصلهما عن بعض.

ما إن تلاشت أصداء المذابح حتى غابت رواندا عن الأذهان. لم تعد تقدم أي مادة للأخبار فصارت في طي النسيان. من منكم سمع شيئاً عن رواندا منذ سنوات؟ ما الذي حل بهذه الدولة البائسة؟ هل أغرقت الدماء مستقبلها بالفعل؟ هل حكم عليها بالفناء؟

أبداً، بل على العكس تماماً، فلقد شهدت رواندا ما يشبه المعجزة. تجاوزت تلك الذكرى المروعة والمشؤومة، وها هي تعيش اليوم في سلام. شعب واحد في دولة واحدة، وفوق ذلك فهي تشهد تنمية اقتصادية محمومة جعلتها في طليعة الدول الأفريقية التي يتنبأ لها خبراء الاقتصاد بمستقبل باهر.

في رواندا اليوم شكل مستقر من الديمقراطية وتداول السلطة، والأهم هناك تعايش سلمي بين القبيلتين، عنصري الدولة، بل إنهما في طريقهما إلى الانصهار في هوية وطنية واحدة. كل شهر هناك يوم وطني للعمل الطوعي، يشارك فيه جميع المواطنين البالغين، فيذهب الهوتو والتوتسي معاً لتنظيف الشوارع والأحياء، وممارسة الأعمال الزراعية والأنشطة البيئية المختلفة. وثمة قانون، معمول به ويطبق على الجميع، يجرم النبش في قصص المذابح، كما يعاقب كل من يتحدث بعنصرية أو يثير الكراهية والتفرقة.

كيف حدثت المعجزة الراوندية؟

تصدى جيل الشباب لمواجهة المحنة، واتفق قادتهم على أولوية فتح الباب أمام العدالة، فتمت محاسبة مرتكبي المجازر، ممن نفذوا أو حرضوا أو مهدوا، ثم قادوا عملية مصالحة وطنية شاملة على أساس من المصارحة وفتح الجروح دفعة واحدة لتنظيفها ومن ثم لئمها إلى الأبد. بعد ذلك فتحوا صفحة جديدة استبعدوا منها كل ما تسبب في الكارثة. حاصروا الفساد ولا حقوا الفاسدين، ووضعوا دستوراً عادلاً يتسع للجميع، وعدلوا القوانين وحدثوها وتشددوا في تطبيقها على كل المواطنين دون تفرقة، كما راعوا العدالة التامة في المشاريع الاقتصادية ووظائف الدولة، وصارت الكفاءة معياراً لتولي المسؤولية بدلاً من الانتماء القبلي.

لماذا الحديث عن رواندا الآن؟

بصراحة لأننا نحتاج إلى التفاؤل. نحتاج إلى أن نرد على أنفسنا عندما يبلغ بنا اليأس حداً يجعلنا نقول: «لا أمل. لقد أطاحت هذه الحرب الطاحنة بمستقبلنا وبأي فرصة للتعايش بيننا»..

ونحن هنا نتحدث عن دولة أفريقية، وشعب ربما يكون دوننا في مستوى الوعي والتطور، فإذا كان الروانديون قد فعلوها، أفلا يستطيع السوريون فعلها؟

سيأتي يوم نتخلص فيه من الاستبداد، وعندها سنواجه أنفسنا بهذا السؤال: وما البديل عن دولة وطنية ديمقراطية عادلة تتسع لنا جميعاً؟ هل نتقوقع في دويلات طائفية كرتونية؟ أو هل نستمر في حروبنا إلى الأبد؟

جنيف.. حيث سيذوب الثلج

ياسر عطا الله

يعيش النظام وحلفاؤه نشوة النصر هذه الأيام. سفير النظام في لبنان توقع أن يخرج الأعداء من الساحة السورية الواحد تلو الآخر، والأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، لا يكف عن التأكيد بأن الحرب قد انتهت، ولصالح حليفه بالطبع، ناصحاً خصومه في ١٤ آذار بأن يتحلوا بالواقعية ويقروا بهذه الحقيقة، ومحذراً السعودية من مواصلة معركتها اليائسة والمحسومة.

وزير الخارجية، وليد المعلم، يخرج كل يوم ليرفع من سقف شروطه فيما يخص مؤتمر جنيف ٢ على اعتبار أن من حق المنتصر فرض شروطه، وعلى المهزوم القبول بها. وزير الإعلام عمران الزعبي يستهجن أن يتحدث الائتلاف بلغة «نقبل ولا نقبل»، فكيف للمهزوم أن يملي شروطه على المنتصر؟!

التلفزيون السوري والصحف الرسمية السورية تحتفل يومياً بالنصر المظفر، مبشرة باقتراب النهاية السعيدة التي ستعيد كل الأمور إلى نصابها..

ولكن عن أي نصر يتحدث هؤلاء جميعاً؟

استعراض الوقائع الميدانية يبين أن الوضع لا يزال كما كان منذ أشهر مضت، فصحيح أن النظام قد حقق تقدماً في مواقع معينة في حلب والقلمون، وأنه استعاد مدناً وبلدات عديدة، ولكن الصحيح أيضاً أنه سجل، في الوقت نفسه، تراجعاً في مواقع أخرى وخسر مدناً وبلدات في القنيطرة وريف دمشق (عدرا مثلاً)، وبالرغم من القوة التدميرية الكبيرة التي توجت بعودة البراميل المتفجرة، فإن النظام لا يزال يقيس تقدمه بمقياس مليمتري. باختصار منطق الحرب لا يزال على حاله: يتقدم النظام في الشمال فتتقدم المعارضة في الجنوب، وتتقدم المعارضة في درعا فيتقدم النظام في القلمون.. وهكذا.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن المعارضة المسلحة تنتهج أسلوب حرب العصابات، فإن الحديث عن هزيمتها في حال انسحابها من موقع ما يغدو غير دقيق، فماذا عن الجيش النظامي الذي يتطلب انتصاره بسط السيطرة التامة والدائمة؟ أي نصر يحققه النظام وفق هذه الرؤية؟

لا يتعلق الحديث عن النصر بأي نصر واقعي، بل إن النظام قرر تمثيل دور المنتصر فيما هو يستعد للذهاب إلى مؤتمر جنيف. بهذا الخطاب الانتصاري يشد من أزر مواليه

ويعطي الحليف الروسي أوراقاً يحتاجها في مفاوضاته الشاقة مع واشنطن وحلفائها، ومع أطراف من المعارضة السورية، وكذلك يحتاج القادة الإيرانيون مثل هذه الأوراق ليثبتوا لمعارضيهم الداخليين أن النظام السوري لا يزال حصاناً صالحاً للرهان، وأن الصرف عليه بسخاء ليس بلا جدوى.

لقد قرر النظام الذهاب منتصراً إلى جنيف، وبما أنه لا يستطيع فعل ذلك على الأرض، فهو يسعى إلى فعله لفظياً، عبر إنشاء خطاب (مظفر) بانتصارات وهمية، وتقدم ملحوظ لم يلحظه أحد سواه.

ولكن كيف تصرف هذه الأوراق الوهمية في سوق جنيف؟ ألن يكون المؤتمر استحقاقاً تنجلي فيه الوقائع وتتبخر الأوهام؟ ومن ذا الذي سيمنح النظام ثمناً لمكاسب لم يكسبها؟ من ذا الذي سيكافئه على نصر لم يحققه؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٩) ٢٠١٣/١٢/٣٠

مؤتمر جنيف: النهاية لم تكتب بعد

هشام القاسم

ما الذي سينجم عن جنيف ٢؟ هل سيعثر المؤتمرون على مخرج للأزمة السورية؟ هل المؤتمر وأطرافه مؤهلون لمثل هذه المهمة؟

تقتصر المؤشرات المتوفرة إلى الآن على قول شيء واحد: المؤتمر سيعقد بالفعل، في موعده ومكانه المحددين، أما ما عدا ذلك فليس إلا الغموض.

ساد كلام منذ فترة قريبة عن صفقة جاهزة بين إيران وروسيا والولايات المتحدة، ويعتقد القائلون بذلك أن هذه الصفقة قد أبرمت أثناء المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، حتى أن البعض ذهب إلى أن الاتفاق حول النووي ما هو إلا الجزء المعلن من الصفقة فيما الاتفاق حول سوريا هو الجزء الذي لايزال طي الكتمان.

الوقائع المستجدة تدحض هذا الزعم، والمواقف الإيرانية إزاء القضية السورية، والمواقف الدولية إزاء المواقف الإيرانية، تقول أننا لا نزال بعيدين عن صفقة شاملة أو اتفاق جاهز.

لا يزال حضور إيران في جنيف مثار جدل، وقد صرح الوسيط الأممي الأخضر الابراهيمي أنه «بالنسبة لإيران لم نتوصل إلى اتفاق بعد. وليس سراً أننا في الأمم المتحدة نرحب بمشاركة إيران، لكن شركاءنا في الولايات المتحدة ليسوا مقتنعين بعد بأن مشاركة إيران ستكون أمراً صائباً». وهو ما أكده مصدر أمريكي رفيع إذ قال: «على إيران سحب العسكريين من سورية ووقف التمويل للميليشيات هناك بما فيها حزب الله اللبناني» قبل البت في حضورها المؤتمر. إضافة إلى هذا الشرط، فالجانب الأميركي ودولاً غربية ترفض مشاركة إيران ما لم تعلن صراحة موافقتها على بيان جنيف١والقبول علناً بتشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة..

فهل الأسابيع التي تفصلنا عن موعد المؤتمر كافية لتحقق إيران هذه الشروط؟

ثمة حديث عن حل وسط لعقدة الحضور الإيراني يتمثل في وجود عشرة مسؤولين وخبراء إيرانيين خارج قاعة المؤتمر للمساهمة في تسهيل المفاوضات بين ممثلي النظام والمعارضة.

ولكن إذا ما كتب النجاح لهذا الحل الوسط، فهل هو كفيل بأن تلعب إيران دوراً بناءً في المفاوضات؟

على الأرجح فإن عقدة حضور إيران للمؤتمر ستجد لها حلاً، أما عقدة مساهمة إيران في إنجاح المؤتمر فهي لا تزال مستعصية. مكمن العقدة هي أن إيران متشبثة ببقاء النظام السوري وببقاء الرئيس السوري على رأس هذا النظام، فالإيرانيون لا يرفضون فقط فكرة تغيير النظام، بل وفكرة إجراء أي تغيير في النظام، ولا سيما إنهاء رئاسة بشار الأسد حالما تنتهي ولايته الحالية، وعلى ما يبدو فقد فشلت جميع الجهود المبذولة لتغيير هذا الموقف الإيراني الصلب.

يعرف الإيرانيون أكثر من غيرهم الطبيعة الخاصة للنظام السوري، فلقد نسج الأسد الأب نظامه بطريقة تجعل كل الخيوط مربوطة في يد واحدة، وإذا ما تراخت هذه اليد فإن جميع الخيوط ستنسل وسينفرط عقد النسيج.

ثمة سابقة لا تزال ماثلة في ذاكرة السوريين، وبالطبع في ذاكرة النظام، ففي أواسط الثمانينات من القرن الماضي، وحالما مرض الرئيس حافظ الأسد، فقد انقسم رموز السلطة إلى معسكرين كادا يشعلان حرباً أهلية. كان هذا في العصر الذهبي لـ (سورية الأسد)، فماذا عن الآن حيث النظام يعيش أسوأ أيامه؟

نظام الأسد الابن حيك على النول نفسه، وكل ما هنالك أن اليد التي تمسك بالخيوط قد تغيرت، وإذا ما أفلتت هذه اليد الخيوط فالمصير سيكون مماثلاً: تنسل الخيوط وينفرط النسيج.

إنه نظام مركب على عائلة واحدة، بل شخص واحد، فلا مؤسسات حقيقية ولا نهج راسخ لانتقال السلطة ولا شرعية ولا ضوابط ولا إلزام.. وبالتالي فغياب هذا الفرد سيفضي إلى تنازع بين مراكز القوى وتقاتل بين رموز السلطة.. إلى انفراط تام للنظام، إن لم يكن عاجلاً فآجلاً.

هذه الحقيقة جعلت إيران تصاب بالهلع من الطرح الذي راج في بداية الثورة السورية، ويقضي بنوع من تقاسم السلطة بين رئيس الجمهورية (الحالي) ورئيس للوزراء تحدده انتخابات برلمانية نزيهة وتعددية. لقد أدرك الإيرانيون أن هذا الطرح من شأنه أن ينسف الاساس الذي يسند النظام السوري، وبالتالي فهو سيقودهم إلى الوقوف، بعد زمن ليس

بالطويل، أمام نظام مختلف كلياً، غير ممسوك وغير مضمون.

هذا الهاجس لا يزال قائماً عند الإيرانيين، فأي تغيير في النظام سيفتح الباب أمام تغيير النظام برمته، ولا شيء عندها سيضمن مصالحهم الكبيرة هنا.

توصلت إيران إلى اتفاق مبدئي مع الدول الكبرى حول ملفها النووي، وهي في طريقها إلى عقد اتفاق نهائي ربما يكلفها أثماناً باهظة، فهل ستكون التضحية بالنظام السوري من بين هذه الأثمان؟

الواضح أن إيران تفهم المسألة بطريقة مختلفة، فهي قد دفعت ثمناً باهظاً بالفعل بتخليها عن النووي، وتريد مقابل ذلك بعض المكاسب وعلى رأسها الاعتراف الغربي (الأمريكي خاصة) بنفوذها في المنطقة: العراق وسوريا ولبنان والبحرين..

كتب المحلل السياسي السعودي خالد الدخيل: «صحيح أن هناك صراعاً بين تيار إصلاحي وآخر محافظ في إيران، لكن الصحيح أيضاً أن هناك إجماعاً داخل إيران بأن تحالف الأقليات هو العمود الفقري لسياسة الدولة الإقليمية، وأن سورية هي الجبهة الأولى، وبالتالي فإن تراجع دور طهران في سورية سيكون الخطوة الأولى لانهيار الدور برمته».

بهذا المنطق ستذهب إيران إلى جنيف، وعلى هذا الأساس فقط ترى التسوية المحتملة، وبالتالي فسيكون هدفها الأول في المؤتمر هو إطالته إلى أقصى مدة ممكنة، وجعله غطاء سياسياً يستكمل حليفها في ظله الحل العسكري الأمني، فيما هي ستجاهد لاستمالة الأطراف الدولية نحو رؤيتها للحل والتي تتلخص في أمر جوهري هو الإبقاء على النظام كما هو مع تحسينات شكلية لا تطول مضمونه.

هذه الرغبة الإيرانية تجد لها سنداً ومعيناً في الموقف الروسي الذي ألمح منذ أيام إلى أن «الهدف الأساسي لمؤتمر جنيف ٢ يجب أن يكون التوحد للقضاء على الإرهاب»، ما يعني أن على المعارضة السورية تناسي خلافاتها مع النظام، والانخراط تحت رايته لمحاربة داعش والنصرة، وكل ما عدا ذلك فهو تفاصيل ثانوية تحل فيما بعد.

وكما الإيرانيين، يبدو أن الروس يستعدون لمؤتمر يمتد طويلاً، إذ صرح نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف بأن «المؤتمر سيطلق قطار التسوية، ومن لن يكون موجوداً في محطة الانطلاق فقد يكون حاضراً في المحطة الثانية أو الثالثة، لأن المفاوضات ستكون عملية شاقة وطويلة».

بالفعل فإعادة تأهيل النظام السوري، إقليمياً وعالمياً، وقسر السوريين على استسلام مقنع، يحتاج إلى مفاوضات تمتد شهوراً وربما سنين طويلة.

أي مصير إذاً ينتظر مؤتمر جنيف؟

لن يخرج المؤتمرون خلال أيام ليعلنوا توصلهم إلى حل، وكذلك لن يخرجوا بسرعة ليقولوا أنهم فشلوا، بل سنكون أمام مؤتمر يفتتح في ٢٢ الشهر القادم ولا يعلم أحد متى سينتهي.

صورة سوريا في عين العالم كما نقلتها «رويترز»

إحدى عشر ثانية... تحاول إعادة تقديم الحكاية

يارا بدر

قبل نهاية العام الأسود ٢٠١٣ أعلنت وكالة الأنباء العالمية «رويترز» التي أسسها «جوليس رويتر» سنة ١٨٥١م عن أفضل صورها المُنتقاة لمسيرة عام, بهدف توثّيق أبرز محطات العام على المستوى العالمي. وكان من بين مجموع الصور ال (٩٣) إحدى عشر صورة عن سوريا تمحورت جميعها حول الصراع العسكري الذي يأكل البلد منذ أكثر من عام. وإن حاولت «رويترز» إظهار نوع من الحياد في انتقاءها للصور من خلال وضع ٦ صور إن استطعنا القول تظهر المعاناة الإنسانية أو حجم هذه المعاناة مقابل خمس صور أبرزت الجانب العسكري في الصراع, فإنّ هذا الحياد مشوب بالعديد من الملاحظات.

أوّلها أنّ جميع الصور تظهر الصراع العسكري في سوريا, وكأنّها الحرب, ولا شيء آخر. وهي وإن كانت الحرب في واقع الأمر الأكثر تجلّياً إلاّ أنّ في سوريا وإلى اليوم لا تزال تخرج بضع مظاهراتٍ هنا وهناك, تطالب بإسقاط النظام السياسي/ الأمني الحاكم, وتندّد بالمواقف الدولية المتخاذلة, ومن أبرز مناطق هذه المظاهرات «كفرنبل» في ريف إدلب التي لم تتخلف منذ إعلانها تأييد للحراك الثوري في سوريا عن التظاهر في أي يوم جمعة. الظاهرة الثانية التي شهدها العام ٢٠١٣ وقرّرت «رويترز» تجاهلها هي المظاهرات التي خرجت وتخرج في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري تندّد بحكم وممارسات الجماعات الجهادية المُسلّحة. وهي مظاهرات على قلّة عدد المشاركين فيها في بعض المناطق مثل حلب التي لا تزال تشهد صراعاً حربياً بين الثوّار وقوّات النظام السوري, أو كثرتهم كما في الرقة الخارجة تماماً عن سيطرة النظام, وعلى الرغم من ضعف التغطية الإعلامية لها, لكنها

لم تزل مستمرة إلى اللحظة. ففي مدينة «دوما» التي تئن بحصار جوع خانق, ويئن شباب مجتمعها المدني بوقوعه بين فكي تجّار الحرب وحملة السلاح من جهة, وطيران وقناصة النظام السوري من جهة ثانية, إلا أنّ هذا لم يمنعهم من الخروج يوم الجمعة الأخير في العام ٢٠١٣ للمطالبة بكل سلميّة, بحريّة المخطوفين في مدينة دوما (رزان زيتونة- وائل حمادة- سميرة الخليل- ناظم الحمادي), علماً أنّهم قبل شهرين ساروا في مظاهرات أكبر عدداً وأعلى صوتاً وجوعهم أقل يومها من أجل المصوّر الفوتوغرافي «زياد الحمصي» المخطوف آنذاك لدى عناصر التنظيم الجهادي السلفي «دولة الإسلام في العراق والشام/ داعش».

مقابل هذا التجاهل, الذي نقرأه باعتباره قصدياً من وكالة هي الأكثر حرفيّة ومهنيّة عبر تاريخ طويل في الإعلام, لا يمكننا سوى أن نتذكر الصورة الشهيرة لمجلة «Paris Match» الفرنسية لعملية إعدام ميداني نفّذها أحد عناصر التنظيمات الجهادية حين قطع بالسيف رأس معتقل مُتهم بكونه «شبيح» يعمل مع النظام السوري, وذلك بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٣.

الملاحظة الثانية, ترتبط كذلك بالجانب العسكري للصراع الذي أرادت «رويترز» التأكيد عليه باعتباره العلامة الأبرز لوصف ما حدث في سوريا عام ٢٠١٣, نجد أوّلاً أنّ الصور الخمس حملت تواقيع مصورين أجانب. (غوران توماسيفيك- ستيفان بواتانو- بولتن كيليك- أبو شوجة- كرم المصري), ثانياً نجد أنّها صور أبطالها مقاتلو المعارضة, كما أطلقت عليهم «رويترز» في التعليق المرفق بالصور كما نقلته صحيفة «الحياة», دون أن نرى صورة واحد لعنصر من قوات النظام وما دوره في هذا الصراع العسكري, وكأنّ المعادلة مقلوبة

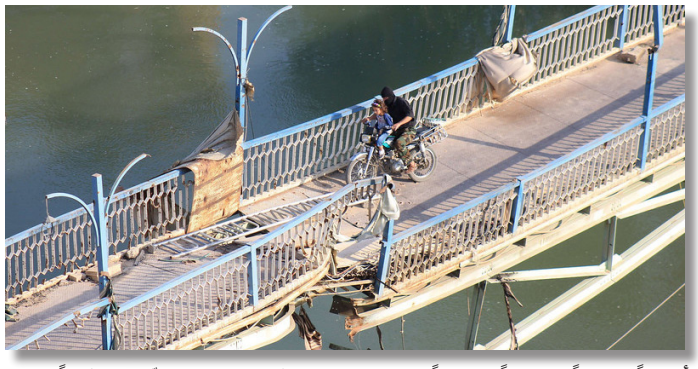

أخلاقياً وواقعياً وتاريخياً. فواقعيّاً لا تزال قوّات النظام السوري متقدّمة عسكرياً بفضل امتلاكها الأسلحة الأكثر فتكاً من الطيران إلى صواريخ سكود والأسلحة الكيماوية والقذائف الانشطارية, وتاريخياً في عمر الحراك الثوري منذ انطلاقته كان الشارع يقوم برد فعل على ممارسات أمنيّة أو عسكرية بادر بها النظام السوري, وأخلاقياً يمكن فهم إشكاليّة التصنيفات الأخلاقية التي يواجهها كل من يطرح سؤال (من القاتل ومن القتيل؟) أو يحاول الإجابة عليه. لكن من غير الأخلاقي إبراز قاتل أو قتيل, وتغيّب آخر. تغّيب كلي يفتح للغياب كل مساحات القراءة المُتخيّلة. من هو ذاك الآخر الذي تطلق عليه قوات المعارضة النار؟

علماً أننا, وللإنصاف, نستثني صورة المصور المصري «أبو شوجة» التي رافقها شرح: (مسلح من المعارضة السورية ومعه طفل، يعبران جسراً مدمراً في منطقة دير الزور على متن دراجة نارية).

الملاحظة الثالثة, وبالعودة إلى ما يمكن اعتباره ٦ صور أبرزت الجانب الإنساني من معاناة السوريين, فأول ما يبرز أن أربع منها حملت تواقيع مصورين سوريين, هم حميد خطيب في صورة تناقلتها وسائل الإعلام الاجتماعية بكثرة مع انتشار ظاهرة «استغلال الأطفال في الحرب», لطفل يعمل في مصنع للأسلحة, وهي مصانع أنشأتها قوات المعارضة السورية لسد نقص احتياجاتها للذخيرة, وإن كان التعليق المرفق لا يُشير إلى هذا, لكنه يذكر أنّ الطفل يعمل مع والده عشر ساعات في اليوم. بالإضافة إلى صورة «مظفر سليمان» التي نالت نصيبها من إعجاب السوريين, وتظهر صرخة رجل قتل ولداه في قصفٍ صاروخي على حلب أصاب منزله. علماً أنّ سلاح الجو لا يزال نقطة التفوّق العسكري الأبرز لقوّات النظام. في حين أظهرت صورة «أحمد عبدو» حجم الدمار الذي أصاب سوريا نتيجة الحرب العسكرية, وهي صورة لا تسأل من «القاتل ومن القتيل», ولكنها تشي بفنيّة التصوير الفوتوغرافي بقدرٍ من القبح الذي تحمله الحرب.

بجماليّات اقل, وباعتماد كبير على الصدمة التي تسببها الصورة الواقعية, كانت صورة «ماندل نغان», صورة جويّة لمخيم «الزعتري» في الأردن, الذي يمتد متسعاً في وحشة الصحراء. الجانب الفني طغى كذلك في صورة «جيوفاني ديفيدانتي» التي صوّرت «آمنة», وهي امرأة سورية هربت من المعارك في حلب، وتحمل في الصورة طفلتها اسماء، البالغة ٥ أشهر.

لكن تبقى الصورة الأبرز, والتي يمكن القول أنها تلتقط فعلاً في ثانية أبرز أحداث عام ٢٠١٣ على السوريين, هي الخاصة بمجزرة الكيماوي على غوطتي دمشق في آب ٢٠١٣. الصورة التي انتقتها «رويترز» وحملت توقيع بسام خبية تظهر رجلاً أمسك بجثة لطفلة رضيعة كان يبدو عليها أنها تغط في نوم عميق، رفعها من بين الجثث وبدأ يتأكد من أنها بالفعل ميتة. ثم أعاد الجثة إلى مكانها حيث كانت وضعت بالقرب من جثة أبيها وأخوتها الذين ماتوا أيضاً في الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية في ٢١-٨-٢٠١٣.

هل يرى السوريون حكايتهم مع ثورتهم الثالث بهذه الطريقة؟ أم هكذا يرى العالم ما يجري في سوريا؟ أو أنّ هذا ما يُراد تقديمه باعتباره مونتاجاً لحكاية السوريين؟ قاتل وقتيل مجهول, في حين أنهّا ثورة شعبية خرجت تهتف «الشعب السوري ما بينذل», فقرّر العالم لمصالحه أن يكون الرد بفتح صندوق «باندورا», وبأن يكون الموت عنوان حكاية ذلك الشعب في فصلها الثالث, من المقابر الجماعية وحتى الموت جوعاً.

فلسطيني .. وفلسطيني

فداء يونس

لم يكن مفاجئاً لنا أن يُطلق الفلسطيني ياسر قشلق بدء الحملة الانتخابية للأسد في سوريا, فنحن نعلم مسبقا بوجود شبيحة ومؤيدين سوريين وفلسطينيين لهذا النظام, دون أن ينتقص هذا شيئاً من أهمية الثورة الشعبية في سوريا وأهمية وحقيقة موقف فلسطينيي سوريا الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من هذه الثورة.

وتشير إحصائيات الثورة إلى وجود قرابة ١٨٠٠ لاجئ فلسطيني شهيد, منذ بداية الثورة, وأن تقارير الأونروا حول سوريا تشير بتاريخ ٢٣ كانون الأول الراهن إلى وجود ٢٧٠ الف فلسطيني مهجر داخل سوريا, ١٠٦٨٧ في الاردن, ٥٠٨٠٠ في لبنان, ٦ الاف في مصر, ١١٠٠ في ليبيا, الف مهجر في غزة, إضافة إلى اعداد اخرى من فلسطينيي سوريا المهجرين في تركيا، ماليزيا، تايلند واندونيسيا.

ومع ذلك يدّعي السيد قشلق تشكيل «حركة فلسطين حرة» مستغلاً نبالة أسم فلسطين في لعبة قذرة يُطلق عليها حملة «رد الوفا بالوفا» لدعم الطاغية الصغير باعتباره «رجل المقاومة الأول في المنطقة»!

فهل سمع قشلق عن عشرات الفلسطينيين الذين ماتوا جوعا في مخيم اليرموك نتيجة حصار مستمر منذ مائة وستين يوماً متواصلاً؟ وهل سمع بتقرير «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا»، الذي يتحدث عن مذبحة حقيقية تجري بحق اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، محملاً المسؤولية الكبرى في هذه المعاناة للنظام؟

وهل سمع أن النظام قرر منع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من استقبال أية حوالات مالية من الخارج؟ كعقاب جماعي لهم, وخرق فاضح لقانون طالما تغنى به نظام الممانعة, يعامل بموجبه فلسطينيي سوريا كمواطنين سوريين!

لكن فلسطيني آخر هو الشاعر إياد حياتلة من مخيم اليرموك, يقول: «إنني سوري فلسطيني/ أو فلسطيني سوري، لا أعرف تحديدا أيهما أولا، لكنني أعرف أنني أحمل الانتماءين, الفلسطينيون يتعاطفون ويتحمسون للثورة لو حدثت في آخر العالم، فما بالك لو كانت هنا، في سورية، في الأرض التي وُلدت فيها؟ إنها ثورتي أنا أيضا».

كاريكاتير العدد

حلب في مرمى براميل الأسد

جورجيت أسعد

«استشهد عشرون شخصا بينهم طفلان وسيدة وفتى وناشط اعلامي جراء قصف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة منطقة سوق الخضار ومحيط مشفى في حي طريق الباب في مدينة حلب»، وأضاف المرصد السوري لحقوق الانسان أن «القصف اسفر عن اضرار مادية بالمشفى ودمار في سوق الخضار، وعدد القتلى مرشح للارتفاع بسبب وجود عشرات الجرحى».

مع العلم أن قوات النظام تنفذ حملة قصف بالبراميل المتفجرة منذ ١٥ كانون الاول/ ديسمبر على مدينة حلب وريفها تستخدم فيها الطيران الحربي والطيران المروحي، والذي حصد خلال أسبوعين أكثر من ٦٧٠ قتيلاً من المدنيين، حيث لا تبدو الحملة موجهة ضد أية أهداف عسكرية.

وكانت «هيومن رايتس ووتش» أعلنت في تقرير لها بتاريخ ٢١/ ١٢ أن طائرات النظام اسقطت أكثر من ٥٠٠٠ برميل على المدن والقرى السورية, وأدت الى استشهاد ما يزيد عن ٢٠ الف مواطن وجرح مالا يقل عن ١٠٠ الف جلهم من النساء والاطفال وكبار السن, وهذه البراميل هي من تصنيع روسي أو إيراني, والحشوة المتفجرة مستوردة من تلك البلدين المعادين للشعب السوري.

وفي تقرير للائتلاف يوضح أن وزن البرميل الواحد يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ألف كلغ (طن)، ويحوي على مادة «TNT»، وبودرة الألومنيوم، ومسامير وشفرات حادة التي تتحول إلى شظايا قاتلة، فضلاً عن قصاصات وقطع حديدية، وخردوات معدنية, وهي تحوي على صاعق ميكانيكي في المقدمة مع مروحة خلفية لزيادة السرعة, دون أي قدرة على التوجيه أو التحكم بمسار السقوط اللولبي, بحيث يصبح السقوط والدمار والموت بالتالي كله عشوائي, أثناء رميها بطريقة السقوط الحر. لذلك يحرم استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، ولم يتم استخدامها في أي حرب على نطاق واسع قبل الآن, حيث انفردت قوات الأسد في استخدامها ضمن الأحياء السكنية.

وفيما تصرح المصادر الأمنية للنظام أن «عمليات القصف مستمرة لدحر الارهابيين وتخليص حلب من براثنهم» توضح أغلب التقارير أن القصف عشوائي, ولم يطل أياً من مقار الجيش الحر أو النصرة, حيث أوقع القصف قرابة ٨٦ شهيدا من الأطفال فقط, وهناك مئات الأطفال الجرحى وكلهم موثقين بالأسماء والصور, حسبما أشارت صحيفة «تليغراف» البريطانية, بتاريخ ٢٤ الشهر ذاته.

مما يشير إلى الطبيعة الانتقامية للقصف العشوائي, إذ توهم النظام إمكانية إعادة سيطرته على محافظة حلب, وبشكل خاص بعد أن استعاد السيطرة على منطقة السفيرة واللواء ٨٠ ومبنى المواصلات, لكن هجومه البري المدعوم من ميليشيات طائفية لبنانية وعراقية, توقف عند حي النقارين شرقي المدينة, وتمت محاصرة قواته هناك, حيث تدور معارك طاحنة وقصف يومي, لم يفلح النظام خلاله بفك الحصار عن قواته أو التقدم باتجاه المدينة, مما ترك خيبة أمل وطعم الهزيمة بين مقاتليه ومؤيديه, وهو ما يحاول النظام تجاوزه عبر توسيع استخدامه تلك البراميل المتفجرة بصورة همجية, والتي تعتبر سلاحا بدائيا بكل معنى الكلمة.

ويرى الائتلاف الوطني أن النظام يريد أن يتملص من استحقاق جنيف ٢ والحل السياسي في سوريا، لأن قرارات جنيف١ تفترض منح كامل الصلاحيات السيادية حتى بخصوص الجيش والأمن لسلطة الجسم الانتقالي, مما يعني تجريد الأسد من هذه السلطات, إذ فقد أي مبرر سياسي وأخلاقي لاستمراره, ولم يعد يملك إلا وهم القوة التدميرية التي توزعها حملة البراميل المتفجرة يوميا على حلب وفي مساحة الوطن.